جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسيه
كلية الاداره والاقتصاد
قسم العلوم الماليه والمصرفيه

المصارف التجاريه ودورها في تمويل المشاريع الصغيره

بحث
مقدم الى مجلس كلية الاداره والاقتصاد قسم العلوم الماليه والمصرفيه
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

من الطالب

عبد الكاظم عاجل رسن

بإشراف

م.م. كرار حاتم عطيه

١٤٣٩ ٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (٧٦) ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة يوسف.الايه.٧٦)

الشكر والتقدير

الحمـــد الله رب العـــالمين الـــرحمن الـــرحيم والصـــلاة والســـلام على سيد الانبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين ..

امـا بعـد لمـن دواعـي سـروري بعـد الانتهـاء مـن انجـاز البحـث بحـول الله تعـالي وقوتـه ان اتقـدم بجزيـل الشـكر والامتنـان الـى استاذي الفاضل المحترم المشرف الاستاذ **(كـرار حـاتم عطيـه)** لمـا قدمـه مـن اراء وافكـار قيمـه وتوجيهـات سـديدة وبنـاءه فضـلا عـن حرصـه وتواصـله الـدائم اثنـاء مسـيره كتابـه البحـث ممـا اضـفى عليـه اسـس الرصـانة العلميـة والسـلامة اللغويـة متمنيـا لـه دوام الصـحة والتوفيق.

الباحث

قائمة الجداول

ت	اسم الجدول	رقم الصفحه
١	توزيع القروض الميسرهحسب العدد والمبالغ مصرف الرافدين	
٢	توزيع القروضالتجاريه الصغيره المنوحه من مصرف الرافدين	
٣	المؤشرات الماليه لمصرف الرافدين	
٤	تطورات راس مال مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	
٥	توزيع القروض الممنوحه من مصرف الشرق الاوسط للمشاريع الصغيره	
٦	توزيع قروض مصرف الشرق الاوسط حسب النشاط	

قائمة المحتويات

ت	اسم الموضوع	رقم الصفحة	
		من	الى
١	المقدمه		
٢	المبحث الاول(منهجية البحث.اهمية البحث.اهداف البحث.حدود البحث.مجتمع وعينة البحث.		
٣	نشاة المصارف التجاريه		
٤	مفهوم المصارف التجاريه		
٥	خصائص المصارف التجاريه		
٦	اهداف المصارف التجاريه		
٧	كيفية تحقيق المصارف التجاريه		
٨	وضائف المصارف التجاريه		
٩	معنى الاستثمار المصرفي		
١٠	مفهوم المشاريع الصغيره		
١١	خصائص وصفات المشروع		
١٢	خطوات بناء المشروع		
١٣	دور المشاريع الصغيره في الاقتصاد الوطني		
١٤	العوامل الخارجيه المؤثره في المشاريع الصغيره		
١٥	اسباب فشل المشاريع الصغيره		
١٦	المصارف التجاريه كمصدر خارجي لتمويل المشاريع الصغيره		
١٧	المجالات الرئيسيه للمشاريع الصغيره		
١٨	التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيره		
١٩	المبحث الثالث (الجانب العملي)		
٢٠	دور المصارف الحكوميه في تمويل المشاريع الصغيره		
٢١	مصرف الرافدين		
٢٢	مصرف الرشيد		
٢٣	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار		
٢٤	الاستنتاجات		
٢٥	التوصيات		
٢٦	المصادر		

المقدمة :

تعد المشاريع الصغيره ذات اهميه خاصه وتقوم بدور متميز في تحقيق التنميه في جميع القطاعات الاقتصاديه وخاصه في القطاع الصناعي بسبب الدور الفعال في دعمها للدخل الوطني والمساعده في توليد فرص عمل جديده وامتصاص جزء كبير من البطالــه وكذلك ايجاد وتوفير الفرص لانشاء المشاريع التي تحمل كــلف راسماليه مهمه وضروريه في تكامل الصناعات كون مــعضمها تستخدم مواد خام اوليه (محليه)او منتجات نصف مصنعه التي تنجم عن الصناعات الكبيره.وتشكل المشاريع الصغيره في الوقت الحالي اهميه السياسات الصناعيه التي تهدف الى تخفيض مستوى البطاله في الدول الناميه وحتى الدول المتطوره والمتقدمه صناعيا بصرف النضر عن السياسه الاقتصاديه في اداره الاقصاد الوطني ولقت عملت العديد من الدول بالتوجه الى الاهتمام ودعم المشاريع الصغيره عن طريق اتخاذ العديد من السياسات والاجراءات المختلفه ولعل من اهم هذه الاجراءت توجيه المصارف التجاريه بتمويل المشاريع الصغيره من خلال خطه استراتيجيه وطنيه هادفه الى تحقيق تنميه اقنصاديه مستديمه لتلك المشاريع.

المبحث الاول

منهجيه البحث

تعاني المشاريع الصغيره من عدة تحديات وان من اهم هذه التحديات صعوبه الحصول على التمويل المالي الكافي الذي يمكنها من انشاء تلك المشاريع سواء كانت تلك المشاريع مقترحه اوقيد الانشاء او قائمه لاغراض التطوير والتوسع بسبب ان اصحاب هذه المشاريع الصغيره غالبا ما يكونون من المهنيين واصحاب الحرف اي لاتوجد لديهم مدخرات كافيه تسمح لهم من اقامه مشاريعهم من هنا تحدث مشكله الدراسه في استقصاء دور المصارف التجاريه في تمويل المشاريع الصغيره ويمكن ان نطرح السؤال الاتي :

(الى اي مدي يمكن ان تساهم المصارف التجاريه في تمويل المشاريع الصغيره)

ثانيا . اهميه البحث

تأتي اهميه البحث من اهميه المشاريع الصغيره كونها تساهم بشكل فعال في التنميه الاقتصاديه التي تاخذ اهتمام بالغ من قبل العديد من الدول ولغرض تنشيد دور مساهمه المشاريع الصغيره في التشغيل والانتاج لابد من توفير التمويل الكافي لها من قبل الجهات الحكوميه ، والمتمثله بالمصارف الحكوميه باعتباره اهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيره ، ومن هنا تظهر اهميه البحث للوقوف على دور المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيره وذلك من خلال منح القروض واثرها في انشاء وتشغيل وتطوير وتحقيق فرص عمل ، وذلك من خلال استحداث قسم خاص لتمويل المشاريع الصغيره يديره اشخاص اكفاء من ذوي الخبرة والمهارة.

ثالثا. اهداف البحث

١ .التعرف علي دور المصارف التجاريه في تمويل المشاريع الصغيره واهميته والياته في منح القروض.

٢.التعرف على المشاريع الصغيره واثرها في التنمية الاقتصادية اذا ما توفرت لها الامكانيات اللازمة.

٣.التركيز على دور القروض الممنوحه من المصارف التجاريه (عينة البحث).

رابعا. فرضيه البحث

اما – للمصارف التجاريه (عينه البحث) دور في تمويل المشاريع الصغيره مما ينعكس على النمو والتنميه الاقتصاديه .

او – ليس للمصارف التجاريه دور بارز في تمويل المشاريع الصغيره في العراق.

خامسا. منهج البحث

سوف بعتمد البحث المنهج الوصفي على الكتب والرسائل وشبكة الانترنت في تناول مشكلة البحث وفرضياته في الجانب النظري واستخدام المنهج التحليلي بالاعتماد على بيانات ومعلومات المصارف التجاريه (عينة البحث) وكذلك استخدام قائمة فحص من المشاريع الصغيره الممولة من المصارف مع القيام بالزيارات والمقابلات الشخصيه.

سادسا : مجتمع وعينه البحث

مجتمع الدراسه يتمثل في المصارف التجاريه الخاصه في العراق اما عينة البحث فقد تمثلت بثلاث مصارف تجاريه وهي

١.مصرف الرافدين

٢.مصرف الرشيد

٣.مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

المبحث الثاني: الجانب النظري

مدخل مفاهيمي حول المصارف التجاريه

اولا. نشاة المصارف التجاريه :

يعود التاريخ القديم لنشاة المصارف التجاريه الى سنه ٢٠٠٠ ق.م حينما بدا مصرف اريجيي بتمويل النشاط التجاري في بلاد وادي الرافدين (الامبراطوريه البابليه)(الجاسم . ١٥,١٩٦٨.)

ونشاة المصارف التقليديه كمحصله لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات والاحداث الاقتصاديه عبر العديد من السنوات . ويعتبر الصيارفه في الدول الاوربيه هم اول من قام بذلك وخاصه في ايطاليا وبالتحديد في مدينه البندقيه حيث كان التجار ورجال الاعمال يقومون بتوديع اموالهم عند الصيارفه لغرض حفضها مقابل اصولات يحددها الصيارفه لحفظ حقوق اصحاب تلك الودائع وبذلك انشاة الوظيفه الاولى للمصارف المتمثله بايداع الاموال وكان المودع اذا اراد المال او الذهب يقوم باعطاء الصائغ الايصال وياخذ الذهب (قدوري .وابو احمد . ٢٩,٢٠٠٥.)

وبعد ذلك برز دور الصاغه الذين يقومون بتحويل الذهب الى سيوله . ومع مرور الوقت اصبح الناس يتبادلون فيما بينهم االوصولات ويبقى الذهب مكدس بوفره لدى خزينه الصائغ مما جعل الصياغ يقومون بقرض الذهب مقابل نسبه من الفائده وبذلك نشاة الوظيفه الثانيه للمصارف المتمثله بالاقراض .اما في مايخص النقود واصدارها فقد نشاة عندما كان القرض ياخذ شكل ايصال يحدده الصائغ بدلا من الذهب ويقوم باعطائه للشخص المقترض .

وذلك عندما زادت ثقه المقترضين بهذه الايصالات كونها تحمل سيوله عاليه من خلال امكان استبدالها بالذهب حيثما يشاؤون (قدوري .ابواحمد .٢٠٠٥,٢٩)

وضهرت فكرة الصيرفه في بدايه الامرهي عندما بدا الصاغه والصيارفه بالانتباه الى ان الاشخاص عندما يقومون بتوديع الاموال عندهم لايسترجعونها الا بنسبه قليله تساوي ١٥ % والمتبقي يظل محفوظ في خزائنهم .

فقاموا بالانتفاع من هذه الاموال سواء باقراضاها او بمشاريع اخرى لذلك بدا بتشجيع كبار التجار بايداع اموالهم لفترات اكثر مقابل دفع لهم فوائد سنويه صغيره وذلك لكي يتمكن هؤلاء الصيارفه والصاغه

باقراض تلك الاموال الى اشخاص اخرين بفوائد اعلى وعلى اثر ذلك ظهرت اقدم المصارف في الدول الاوربيه وبالذات في مدينة البندقيه عام ١١٥٧ (الشمري. ٣٧,٢٠٠٨.)

ثانيا/ مفهوم المصارف التجارية :

تعد المصارف التجاريه من القطاعات المنظمه بصوره دقيقه وضهرت فكرة انشاء المصارف بسبب وجود فائض من الدخل عند فئه معينه في المجتمع زائده عن الحاجه للانفاق وفي الطرف الاخر توجد فئه اخرى ترغب بالانفاق اكثر من دخلها سواء كان هذا الانفاق لغرض الاستهلاك اوللاستثمار مما يتطلب وجود طرف ثالث او مؤسسه تقوم بدور الوساطه من خلال تحويل الاموال الفائضه من الفئه الاولى الى الشريحه الثانيه التي تعاني بنقص في التمويل (ال شبيب. ٣٢,٢٠١٢.)

كما تعرف بانها مصارف أتمانيه ليست متخصصه بنشاط اقتصادي حيث تقوم بتسليم الودائع القابله للسحب عند الطلب وكذلك قصيره الامد ومنح الائتمان قصير الاجل الى الموسسات والقطاعات الاقتصاديه المختلفه وهي ايضا موسسات تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب او بعد اجل لايتجاوز السنه الواحده .كما ان المصارف تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب ذات الاجال المحدده مسبقا وتقوم باعمال التمويل الداخلي والخارجي لغرض تحقيق التنميه ودعم الاقتصاد الوطني وتباشر بعمليات مختلفه ومتنوعه مثل الادخار والاستثمار بما في ذلك تمويل المشروعات بمختلف انواعها الصغير ه والمتوسطه والكبيره . وتكون ملتزمه بالتعليمات التي يقرها البنك المركزي (عبد القادر. ٥٧,٢٠١٤.)

تعد المصارف التجاريه من اهم الموسسات الماليه الوسيطه وتتمثل وظيفتها الرئيسيه بقبول الودائع الجاريه وودائع التوفير من الاشخاص والموسسات والمشروعات والادارات العامه وتقوم باستثمارها لحسابها لغرض تحقيق الربح وذلك عن طريق منح القروض وبقيه العمليات الماليه الاخرى ويمكن ان نستنتج من تعريف المصاريف التجاريه ماياتي(ابو احمد .وقدوري . ٢٩,٢٠٠٥.)

١. ان المصارف التجاريه تعمل على قبول جميع الودائع مما يمكن المدخرين باستثمار مدخراتهم المختلفه.
٢. تقوم المصارف التجاريه بتقديم خدماتها لمختلف الزبائن فهي لاتكون خدماتها حكرا لجهه معينه اي انها لاتميز بين قطاع معين وقطاع اخر.

٣. تقوم المصارف بمنح انواع مختلفه للقروض(القصيره.متوسطه . طويله الاجل)

٤. تتميز المصارف التجارية بخاصية منح القروض لغرض تمويل مشاريع مختلفه (زراعيه.صناعيه.تجاريه)

٥. تقوم المصارف التجاريه بتقديم مختلف الخدمات التقليديه(قبول الايداع ومنح القروض)وكذلك تقوم بتقديم الخدمات غير التقليديه(الخدمات الاليه ودراسة الجدوى للمشاريع واعطاء راي فني.بالاضافه الى الاستشارات)

ثالثا /خصائص المصارف التجارية :

يوجد العديد من الخصائص التي تميز فيها المصارف التجاريةعن المصارف والمؤسسات المالية الاخري وهي كالاتي(ابواحمد.وقدوري. .٣٢,٢٠٠٥)

١. تعتبر المصارف التجارية كباقي المؤسسات المالية البسيطة الاخرى حيث تقوم باستلام مدخرات الزبائن على شكل ودائع حيث يعتبر المودع دائن والمصرف مدين في القيد المصرفي وعلى الرغم من ذلك فان المصارف التجارية تسمح لهولاء الدائنين حق الاحتفاظ بودائعهم بصوره ودائع جارية (تحت الطلب) يمكن سحبها بصكوك.

٢. تمتاز المصارف التجارية بالقدرة على توليد الودائع الجارية الجديدة عن طريق الاقراض والاستثمار بالاوراق المالية المختلفة والودائع الجارية المشتقة بشكل نقود لم تكن موجودة اصلا قابلة للسحب بصفة صكوك مما يدل على ان المصارف التجارية تؤثر على عرض النقد.

٣. تمثل الودائع لدى المصارف التجارية مصدر مهم ورئيسي من مصادر اموالها .والتي تكون قابلة للسحب الفوري وبدون سابق انذار حيث انها بهذه الخاصيه تختلف عن المؤسسات المالية الاخرى التي يكون الجزء الاكبر من مصادر اموالها ملزم الدفع حين الطلب.

رابعا /اهداف المصارف التجارية :

تسعى المصارف التجارية الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية وان من اهم هذه الاهداف هي(الحسيني.والدوري ٢٠٠٨,٤٢.)

١. الربحية:

تعمل ادارة المصارف بصوره مستمرة على تحقيق الارباح الكبيرة لاصحاب المصارف اذا ان المقياس لكفاءة الادارة يعتمد على مدى تحقيقها للارباح فاذا حققت الادارة ربحا اكبر فان ذلك يعني انها ادارة كفؤة والعكس صحيح ولكي تقوم الادارة بتحقيق الارباح يجب ان تكون عوائد المصرف اكبر من تكاليفه.

٢. السيولة:

يقصد بالسيولة مدى سرعة وسهولة تحويل الاصول الى نقد وباقل الخسائر حيث تعتبر البضاعة اكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة اكثر سيولة من البضاعة .اما السيولة في المصارف التجارية فتعني مدى قدرة ادارة المصرف على الوفاء بالتزاماتها من خلال القدرة على تنفيذ طلبات السحب العائدة للزبائن ومقابلة طلبات الائتمان اي ان يستوجب على المصارف ان تحتفظ بسيولة عالية تتمكن من خلالها بالوفاء بالتزاماتها في اي وقت تشاء.

٣. الامان:

تحرس المصارف التجارية على ان لا تصل الى خسائر تزيد عن راس المال الممتلك فان اي خسائر من هذا النوع يؤدي الى سحب من اموال المودعين وبالتالي افلاس المصرف.وعلى هذا الاساس يهدف المصرف الى توفير اكبر قدر من الامان للزبائن المودعين والحفاظ على ودائعهم من خلال تجنب الاستثمار في المشاريع التي تحمل درجة عالية من المخاطرة.

ومن خلال ما تقدم نجد ان هنالك اختلاف او تعارض بين اهداف المصرف حيث ان باستطاعة المصرف التجاري تحقيق درجه عاليه من السيوله عن طريق الاحتفاظ بكميه كبيره من النقد في خزينتهم ولكن هذا يؤثر بصوره سلبيه على الربحية وكذالك اذا اراد المصرف الدخول في استثمارات تدر عليه عائدا كبيرا والسعي الى الربحيه يواجه من ناحيه اخرى درجه المخاطره مما يؤدي الى خسائر راسمالية كبيرة

خامسا: كيفية تحقيق اهداف المصرف وسياسته :

ان تحقيق اهداف المصرف من خلال الاداره الفعاله وذلك من خلال القيام (ال شبيب .١٥٧,٢٠١٢)

١. **ادارة القروض:**

وتتمثل بالقروض المباشره الى الزبائن الرصيد المدين .الحساب الجاري .السحب على المكشوف.

٢. **ادارة موقف الاحتياطي:**

يقصد بذلك اقتطاع جزء معين من الارباح ضمن حساب حقوق الملكيه لغرض مواجهه الحالات الطارئه

٣. **ادارة السيولة:**

وهي تلك الاجراءت التي تجعل المصرف بكل الحالات جاهزا لمقابله صافي التدفقات دون الحاجه الى بعض الاستثمارات

٤. **ادارة الاستثمارات:**

تعتمد سياسة الاستثمار في المصرف على منح القروض وكذلك يمكن الاستثمار في الاوراق الماليه وتختلف عمليه الاقراض عن الاستثمار في الاوراق الماليه لان القروض يتم تحديد قيمتها ونسبة الفائده ةالضمانات للحد من درجه المخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف وهي تستخدم غالبا من هدف الربحيه اما في الاوراق الماليه فان قيمه الاستثمار ونسبة الفائده يتم تحديدها في الاسواق الماليه وبعائدين جاري والاخر راسمالي حيث يمكن ان تكون خساره راسماليه قيمه الورقه الماليه له هدف الربحيه وهدف السيوله في الوقت نفسه وفق نظرية تفضيل السيوله فان المصرف يستثمر امواله في الاوراق الماليه التي يسهل تحويلها الى نقد والتي تستعمل اساسا في اوراق ماليه قصيرة الاجل التي تتعرض لعدد محدود من المخاطر مع عائد قليل نسبيا

٥. **ادارة موقف خصوم القروض.**

٦. **ادارة المديونية طويلة الامد.**

٧. **ادارة الاموال الثابتة.**

خامسا : وضائف المصارف التجاريه:

تهدف المصارف التجاريه الى ممارسة مختلف الوضائف والقيام بخدمات متنوعه ولاسيما بعد ضهور الصيرفه الشامله والتي تسعى من خلالها المصارف التجاريه الى تحقيق اعلى مستويات من الربحيه وتحسين نوعية خدماتها لتحقيق رضا ورغبة العملاء.

وان من اهم هذه الوضائف التي تقوم المصارف التجاريه بتنفيذها هي (الحسيني . والدوري ٣٤,٢٠٠٨)

١. قبول الودائع بمختلف انواعها (تحت الطلب .وودائع جاريه).
٢. تقوم المصارف التجارية بالمساهمة الفعاله في تمويل المشاريع الاشتثماريه وذلك من خلال منح القروض.
٣. تقوم المصارف التجارية بخدمات استثماريه عديده كدراسة الجدوى الاقتصاديه والاستشارة الفنية بأساليب متنوعه.
٤. التحصيل من الغير بدلا او بالنيابه عن الزبون وتسديد المستحقات المتعلقة بذمته.
٥. شراء وبيع الاوراق المالية والقيام بحفضها لحساب الاشخاص المتعاملين معه .
٦. اصدار خطابات الضمان والمقصود بها هو تعهد كتابي يصدر من قبل المصرف بدفع مبلغ من المال نيابة عن الزبون الى طرف ثالث خلال فتره محدده.
٧. تأجير الخزائن الحديدية للأفراد لغرض حفظ الوثائق والممتلكات المهمة والثمينة.
٨. القيام بتحويل العملة الى الخارج لغرض تسديد الالتزامات المترتبه على الزبائن الخاصه بعمليات الاستيراد.
٩. تحويل نفقات السفر والسياحة والقيام كذلك بإصدار صكوك للمسافرين والاعتمادات الشخصية.
١٠. اداره الاعمال والممتلكات العائدة للمتعاملين معه .
١١. التعامل في البيع والشراء بالعملات الأجنبية.
١٢. القيام بخصم الاوراق المالية .
١٣. تمويل الاسكان للزبائن من خلال منحهم قروض طويلة الاجل لهذا الغرض.
١٤. دفع صكوك مسحوبه على المصرف التجاري.
١٥. القيام بكافة الخدمات الخاصة بالحاسبه الالكترونيه فيما يتعلق بتنظيم البرمجيات والتدريب.

ويمكن ايجاز دور المصارف التجاريه الاساسي هو قبول الودائع واقراض الاموال وتادية مختلف الخدمات المصرفيه . بالاضافه الى ذلك تعتبر المصدر للمال المتداول ولديها القدره على تفعيل المدخرات وعلى خلق النقد(النمر ٣٣٣,٢٠٠٠٠)

سادسا : معنى الاستثمار المصرفي:

يقصد بالاستثمار المصرفي الاموال التي يتم فيها شراء الاصول لغرض تحقيق الارباح وليس بقصد تحقيق السيوله وعلى اساس ذلك يخرج من مفهوم الاستثمار اموال المصارف التي تستخدم في اذونات الخزينه والاوراق الماليه الحكوميه وذلك لان سبب حيازتها لم تكن لغرض تحقيق الارباح بالدرجه الاساس ولكن لغرض تامين احتياطي وقائي لمقابلة متطلبات السيوله .

فمن ناحيه مصرفيه ان كلمة استثمار تستخدم لتشمل تلك الاموال التي يتم وضعها لغرض شراء اسهم وسندات وشركات لاجال طويله لغرض تحقيق العوائد وفي مايلي اهم الاختلافات بين القروض والاستثمارات(الهواري ١٥٣,١٩٧٨)

١. في حالة الاقراض نلاحظ ان المقترض هو الذي يقوم بانشاء القرض بينما الاستثمار فيتم انشائه من قبل المصرف من خلال الدخول في اسواق المال للشراء والبيع.
٢. في حاله القروض يكون المصرف هو الدائن اما في حالة الاستثمار يكون المصرف مدين.
٣. يحمل القرض مفهوم الاحتفاظ بشى لمده قصيره نسبيا على اساس ان المبلغ سوف يسترد بقيمته اما في حالة الاستثمار فان الهدف منه الحصول على تدفق سنوي لمده طويله قبل استرداد الاصل.
٤. في الاقراض المصرفي توجد علاقه شخصيه بين المقرض والمصرف اما في الاستثمار المصرفي فانه لاتوجد مثل تلك العلاقه الشخصيه.

ان الخط الذي يكون فاصلا بين بين حساب الاستثمار وبين الاحتياطي الوقائي رفيع جدا من الممكن جدا ان يحوي الاحتياطي اذون على الخزانه وعلى سندات حكوميه كما انه من الممكن ان يحوي حساب الاستثماراذون خزانه ومستندات حكوميه ان التميز الوحيد هو تاريخ الاستحقاق مع افتراض نفس جوده الاوراق الماليه ومدى قابليتها للبيع .

ان حساب الاستثمار يحوي اوراق ماليه تحمل قدرا اكبر من الخطوره عما يحوي المستثمر تحت بند الاحتياطي الوقائي على اساس ان الهدف من الاستثمار المصرفي هو تحقيق الارباح فاذا اعتبر المصرف ان الاوراق الماليه المستحقه في ضرف ستة اشهر كاحتياطي وقائي فان.

الاوراق المالية التي تستحق بعد ذلك التاريخ توصف على انها حساب استثمار .

ان التمييز بين نوعين في تغير دائم مستندات حكوميه تستحق بعد عشر سنوات تعتبر اليوم حساب استثماراما بعد تسع سنوات فان تلك السندات توصف على انها احتياطي وقائي.

على انه كثيرا مايشار الى ان الاستثمار في المصارف التجاريه بانها تلك الاصول التي تكونا لاحتياطي الوقائي وحساب الاستثماروالفظ الشائع والمستخدم للتعبير عن ذلك هو(محفظة الاوراق الماليه)

المشاريع الصغيرة

اولا/ مفهوم المشاريع الصغيرة

يسعى العديد من الباحثين الى ايجاد مفهوم واضح وشامل وموحد الى المشاريع الصغيره الا ان الاجابه على ذلك لايمكن من خلال معيار محدد ولكن يعتمد على العديد من المعايير والاسس. حيث تحديد مفهوم المشروع يعتمد على اختلاف المكان ومجال النشاط وبين الدول المتقدمه صناعيا وبين الدول الناميه وكذلك من حيث نشاط المشروع سواء كان صناعي او تجاري او حرفي(عفانه .وابوعبد٢٠٠٤ .١٢) .

يعرف المشروع بانه عباره عن نشاط استثماري تستخدم فيه موارد راسماليه لغرض خلق اصول انتاجيه تودي لتحقيق فوائد في المستقبل كما ان كلمة المشروع من مصطلحات الاستثماربمعنى(الوحده الاستثماريه المقترحه) والتي بالامكان تميزها بصوره فنيه وتجاريه واقتصاديه عن بقية الوحدات الاقتصاديه الاخرى(خضير .واخرون.٣٢,١٩٩٦)كما تعرفه منظمة التجاره الدوليه المشروع الصغير الذي به اقل من (١٠) عمال والمشروع المتوسط الذي يعمل فيه مبين(١٠-٩٩)عامل والمشاريع الكبيره الذي يزيد فيه عدد العمال عن(٩٩) عامل (الاسرج .٣٤,٢٠٠٧)

اما اتحاد المصارف الأمريكية فقد عرفه بانه لايوجد هنالك تعريف دولي متفق عليه موحد للمشروع الصغير ولكن توجد صفات رئسيه يتميز بها ومن اهمه. (عبد الحميد.٣٣,٢٠٠٠)

ا.الاداره الموحده.

ب.الحصول على راس مال من المالك او المالكين.

تعرف وزارة التخطيط العراقية المشاريع الصغيره والمتوسطه لغاية سنة ١٩٨٢ باعتماد معيار عدد العاملين فقط وفي عام ١٩٨٣ اضيف معيا ر جديد هو حجم الاستثمارفي قيمة المكائن وكما مبين ادناه (وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للاحصاء)

ا.المشروع الصناعي الصغير هو الاستثمار الذي يتم فيه استخدام عمال اقل من (١٠) عامل وحجم الاستثمار في المكئن (١٠٠٠٠٠) دينار

ب. المشروع الصناعي المتوسط.ويتم في هذا المشروع تحديد عدد العمال من(١٠-٢٩) ويكون حجم الاستثمار في المكائن(١٠٠٠٠٠) دينار وتعود ملكيتها للقطاع الخاص فقط.

ج.المشروع الصناعي الكبير.هو المشروع الذي يتم فيه استخدام اكثر من (٣٠) عامل وحجم الاستثمار في المكائن اكثر من (١٠٠٠٠٠) ديناروشمل جميع القطاعات العام والمختلط والتعاوني والخاص. وفي سنة (٢٠٠٣) تم استبعاد معيار حجم الاستثمارمن قيمة المكائن بسبب التضخم والتركيز على معيار العماله عند اجراء الاحصاء الصناعي للمشاريع الصغيره والمتوسطه والكبيره

ثانيا. خصائص وصفات المشروع:

بسبب اختلاف المعايير التي يتم فيها تحديد المشاريع الصغيره من دوله الى دوله احرى فاننا نستطيع ذكر اهم هذه المعايير المحدده للمشاريع الصغيره كالاتي (عفانه.وابوعبد.١٥,٢٠٠٤)

١. المشروع الصغير هو الذي تكون ادارته من قبل اصحابه بشكل مباشر.
٢. يتصف بالطابع الشخصي بشكل كبير.
٣. يمتاز المشروع الصغير بانه محليا(في المنطقه الجغرافيه)التي يكون العمل فيها.
٤. يكون حجمه صغيرا قياسا للصناعات التي ينتمي اليها.
٥. يعتمد بشكل كبير على مصادر ذاتيه لتمويل راس المال.

ويوجد الكثير من الخصائص والصفات للمشاريع الصغيره الا ان االخصائص المذكوره انفا هي اشهرها شيوعا واكثرها استخداما.

وان من الاراء للباحثين في هذا المجال (العمل التجاري الصغيرهو العمل الذي يعرف ويحفظ اصحابه اومدرائه جميع الاسماء للعاملين فيه)

ثالثا: خطوات بناء المشروع:

١. تحديد الربح المتوقع والمرغوب فيه مع تحديد الفتره الزمنيه ونوع الاستثماروعمل كشف بالارباح بناء على هذا الاساس (العاني . واخرون ١٤٣,٢٠١٠)
٢. اختيار السوق المستهدف ومتى امكانية ترويج المنتج.
٣. عمل ميزانيه تقديريه.
٤. القيام بإعداد الترتيبات الازمه للموجودات وكيفية الاستخدام الامثل للمساحات المتاحه.
٥. تحديد مصادر الموجودات المطلوبة واعداد الموقع الملائم.
٦. تحديد الشكل القانوني للمشروع.
٧. دراسة المصروفات الثابتة والمتغيرة.
٨. تحديد نقطة تعادل المشروع.
٩. اعداد خطه متكاملة للتعامل مع الموارد البشريه.
١٠. القيام ببناء نظام محاسبي مناسب.
١١. مراجعه عامه لجميع جوانب خطه المشروع.

ثالثا : دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

تعتبر المشاريع الصغيرة المصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد المحلي ومن ثم الوطني حيث تتوفر في الولايات المتحده الاميركيه اكثر من ٥٠% من مجمل الاستخدام الخاص وبنسبة٤٠% من الناتج القومي للسلع والخدمات وتبرز اهمية المشاريع الصغيره في الاقتصاد الوطني من الناحيه الوظيفيه بما ياتي(عفانه. وابوعبد.١٨,٢٠٠٤) (العطيه.وماجده.٢٠,٢٠١٢).

١.ترابط الاعمال التجاريه ويقصد بذلك تداخل جميع الاعمال التجاريه بسبب ان صاحب المشروع التجاري يجب عليه ان يشتري ويبيع من والى المصالح التجاريه الاخرى وبذلك فهو لايستطيع ان يعمل بمفرده فهو يحتاج المواد الخام للموردين في حالة كون المشروع صناعي لكي يتم تحويلها الى مواد مصنعه جديده

مناسبه للاستعمال وايضا يقوم المشروع بالاتصال ببقية الحلقات الاخرى التوزيعيه وغيرها من اجل ايصال تلك السلع والخدمات الى اصحاب الشان

ب.المحافظه على استمرارية المنافسه :من اجل المحافظه على القطاع الاقتصادي الحر تقوم هذه المشاريع بالتنافس فيما بينها منافسه حره ومحاربة الاحتكار .بما ولد العديد من الهيئات والمؤسسات التي تقوم بدعم المشاريع الصغيره مثل انشاء هيئة المشاريع الصعيره في الولايات المتحده الاميركيه وكذلك انشاء لجنة البيت الابيض للمشروعات الصغيره وتعتبر المنافسه اداة مهمه في التطوير والتغييروالابداع وخاصه في هذا العصر من خلال الاختراع والابتكارمما يؤدي الى الاستمراريه في نمو الحركه الاقتصاديه وتبرز المناقسه الحديثه في صور عديده متمثله في (السعر .شروط القروض.الخدمه طرق التصنيع.تحسين جودة المنتجات)

ج.النجديد: يعتبر التجديد عمليه تطويريه وابداعيه فالاشخاص في المشروعات هم المصدر الاساسي للابتكارات الجديده وان المشاريع التي تدار من قبل اصحابها تكون فيها عملية التجديد مستمره واكثر من القطاعات الاخرى بسبب الزياده في الواقعيه التي تحقق الربحيه الماليه .بينما تقوم المشاريع الكبيره بالتركيز على انتاج السلع والخدمات التي يكون الطلب عليها ثابت وبذلك

.تعطي فرصه للمشاريع الصغيره بفتح باب المغامره لمحاولة ايجاد سلع جديده الامر الذي

يلحق الخساره بتلك المشاريع قبل ان ترى النور. ويجب الاشاره هنا الى ان المشاريع الصغيره الناجحه تقوم بعمليه الانتاج وتحويل الافكار الجديده الى سلع وخدمات شرط ان يتوفر لها التمويل الكافي والدعم المناسب وقد تقوم ببيع هذه الاختراعات كبرائة اختراع الى شركات كبيره قادره على الانتاج

د. رواج الامتيازات: يعرف الامتياز بانه نظام فعال (رخصه تمنح لصاحبها)حق توزيع السلع والخدمات بصوره انتقائيه عن طريق منافذ يمتلكها صاحب الامتياز.

وتوجد العديد من المؤسسات المبنيه على اساس الامتياز مثل موسسات الماكؤلات السريعه الموجده على جانبي الطريق والمطاعم التي تعمل بامتياز من المشروعات الكبيره والتي تستخدم الاسم التجاري لتلك الشركات

هـ. من البدايات الصغيره: ان اغلب الشركات التجاريه الكبيره الحاليه قد تاسست باموال زهيده في بدايه الامر فمثلا كان (فورد)يعمل ميكانيكي في ورشة حداده حيث تمكن ان يصنع اولى سياراته في تلك الورشه الصغيره . ونجح (رونالد دوغلاس)في عمل الطائرات من غرفه استاجرها وغيرهم الكثير من المؤسسات

الماليه الكبيره . ونستنتج من ذلك ان تطور الاقتصاد ناجم عن جهود المشاريع الصغيره التي نمت وترعرعت وكافح اصحابها ليحولوها الى مشاريع عملاقه لاحقا وهذه المشاريع يمكن ان تشبهها بالبذره الصغيره التي تصبح كبيره في مرور الزمن من خلال رعايتها ودعمها والمحافظه عليها .وبناء على ماسبق يجب ذكر بعض المميزات اوالصفات المهمه التي يجب توفرها في صاحب المشروع الصغير لكي يتمكن من الاستمرار والنجاح في مشروعه وهي:

١. الرغبة وتحمل المسؤولية.
٢. الرغبة والاستعداد للمخاطرة ضمن المعقول .
٣. الثقة العالية بالقدرة على النجاح.
٤. الرغبة بالحصول على المعلومات السريعه.
٥. الهمه العالية.
٦. الكفاءة والمهارة في التنظيم والخطط.

وتعتبر المشروعات الصغيره العمود الفقري لاي اقتصاد وطني فقد ضهرت الاحصائيات المنشوره في اميركا ان من بين احدى وعشرون مليون مشروعا يوجد مايقرب ٩٨% من هذه المشاريع يمكن اعتبارها مشاريع صغيره حيث تعمل المشاريع الصغيره في مختلف القطاعات الاقتصادية.

خامسا/ العوامل المؤثره في المشاريع الصغيرة:

هنالك مجموعه من العوامل التي تؤثر على المشاريع الصغيره ويمكن اجمالها بالاتي(العامري.والغالبي.٢٠٠٢,٨٤)

أ. وجود عجز في القدرات الاداريه والتنظيميه: من ابرز صفات المشاريع الصغيره ببساطة الهيكل التنظيمي وتدار من قبل صاحب المشروع الذي يتخذ جميع الاجراءت المهمه وبسبب قدرة الشخص المحدوده فان الاعتماد على قراراته تعتبر من اهم العيوب لان تطوير المشروع يعتمد على قدرة المالك في الابداع المستمروالابداع يعني طرح شى جديد في مجال الانتاج والتسويق.

ب. عدم تطبيق النظام المحاسبي في ادارة النشاط: قد اشارت عدة مؤسسات متخصصه والمتمثله بالبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنميه الاقتصاديه ان عدم وجود بنيه محاسبيه متطوره يقف عقبه امام التنميه

الاقتصاديه واعاقة مشاريع الاعانات والمنح ويؤدي الى صعوبه في الحصول على التمويل الازم وبالتالي فقدان المقدره على المنافسة.

ج. عجز مصادر التمويل الداخلية: الاعتماد بشكل رئيسي على المدخرات الخاصه الفرديه اوالعائليه في الانشاء والتمويل لاجال قصيرة الاجل وهي مصادر لايمكن توفرها بشكل منتظم

ثانيا: العوامل الخارجية المؤثرة على المشاريع الصغيرة:

هنالك مجموعه اخرى من العوامل التي تؤثر على المشاريع الصغيره وتكون خارجيه وهي كالاتي(عبدالحميد ٦٩,٢٠٠٩)

ا. حماية السياسات الحكومية للمشروعات الكبير هو ذلك من خلال الاهتمام الحكومي لصالح المشروعات الكبيره التي تحصل على امتيازات ومنافع مثل الصرف الاجنبي والامتيازات الكمركيه والاعفاءت .

ب. الصعوبه في الحصول على التمويل : المؤسسات المصرفيه تتعامل بحذر عند تمويلها للمشاريع الصغيره بسبب قلة الضمانات وان التكلفه الاداريه لتقديم الائتمان عاليه ومخاطر الائتمان مرتفعه .

ج. التوكيلات التجاريه: تجد المشاريع صعوبات عند توسيع نشاطها وخاصه في حالة وجود شركات متعدده الجنسيات او شركات محليه حائزه على علامه تجاريه عالميه

سادسا: اسباب فشل المشاريع الصغيرة:

ليس شرط ان تكون بدايه كل مشروع مكلله بالنجاح ومن الطبيعي خروج العديد من المشاريع الصغيره من الاستثماروفق فتره زمينيه قصيره بسبب اخطاء ارتكبها اصحاب المشروع ادت الى ذلك ولكن يجب الاشاره الى ان هذه الاسباب تختلف في حالة كون المشروع قائم تم شراءه لغرض توسيعه او اعادة استثماره مره اخرى(عفانه ابوعبد.٢١,٢٠٠٤) وهناك عدة عوامل اكدتها الدراسة الحديثه التي تؤدي الى فشل المشروع وهي كالاتي.(الغريري .٣٠,٢٠١٥)

١. ضعف الاحاطه بالمشروع المتمثله بضعف الدعم التنفيذي وضعف الخبره في طبيعة العمل.
٢. ضعف الكفاءه والخبره لمالك المشروع. استخدام مدير عمل ليس لديه الالمام المطلوب والخبره الكافيه للادارة المشروع. وبالتالي يؤدي ارتفاع التكاليف وطول مدة العمل .

٣. اهداف المشروع تكون غير واضحه المتضمنه عدم طرح الاسلوب والتعامل مع المستجدات وعدم تحديد موعد لتسليم المشروع .

٤. ضعف في التخطيط المتضمن التخمين غير الدقيق لكلفة تنفيذ المشروع وسوء استخدام الفوائد .

٥. اختيار مديرمشروع غير كفؤء

سابعا: المصارف التجارية كمصدر خارجي لتمويل المشاريع الصغيره :

تعد المصارف التجاريه مصدر اساسي لتمويل المشاريع الصغيره حيث تقوم بمنح القروض وليس تمويل اسهم راس المال العاديه وهنالك اقسام متخصصه يوجد فيها موضفين مختصين بهذا المجال وتلجا لها المشاريع الصغيره كمصدر خارجي للتمويل من اجل مواجهة متطلباتها الانيه اوتمويل متطلباتها التشغيليه الطارئه .

وتكون اكثر القروض التي تمنحها المصارف بين ٦٠و٩٠ يوما على ان يتم تجديدها بصوره مستمره ويعتمد مدة القرض على درجة نجاح المشروعات الصغيره في اكمالها .

وبالرغم من الانتشار الواسع للقروض الا ان العديد من المصارف تقوم بمنح قروض طويله الاجل تتراوح اجالها من سنه الى عشرة سنوات بمعدل حوالي (٥) سنوات كما ان حوالي ٨٠% من هذه القروض طويلة الاجل هي بضمانات اضافيه (موجودات) تفوق قيمة القروض الممنوحه كما هو الحال في الولايات المتحده الامريكيه غير ان هنالك بعض القروض يتم منحها بدون ضمان تمنح بقيمه اقل ومده اقصر من القروض انفة الذكر . ويتم منحها على اساس خصائص القائم بالطلب (السمعه .القدرات الاداريه.مدى عرضه لمشروع جيد) (عفانه.وعبد٢٠٠٤,٩٦)

ويتم منح القروض المصرفيه وفق شروط اساسيه من اهمها .

١. السمعة الجيدة والشهرة التجارية.

٢. توفر سجلات ماليه واداريه مناسبه.

٣. الاستخدام الامثل للقرض(انتاجي).

٤. تقديم الضمانات المناسبة.

ولكي تتم عملية الاقراض يجب وجود اتفاق كتابي بين الطرفين يبين اهم بنود وشروط العقد وتشمل اهم تلك البنود مايلي.

١. فترة القرض وتاريخ التسديد (جدول بالاقصاد)
٢. الفوائد والتكاليف.
٣. الشرط الذي يقضي باستحقاق رصيد القرض وتسديده فورا في حاله التخلف عن تسديد الاقصاد
٤. متطلبات الحفاظ على راس المال العامل .
٥. القيود الاخرى المتعلقة بالحصول على قروض اخرى خلال مدة القرض .
٦. وصف الموجودات المرهونة كضمانات اضافيه .
٧. القيود المتعلقة بدفع الرواتب وتوزيع الارباح خلال مدة العقد(عفانه .وعبد .٩٦,٢٠٠٤)

ثامنا/ المجالات الرئيسيه للمشاريع الصغيره:

توجد العديد من المشاريع الصغيره المتنوعه في جميع الدول مثل محلات (الخردوات. الاحذيه.التجزئه.....الخ) والتي تشكل ركائز ذات اهميه في الاقتصاد المحلي وكذلك يوجد اختلاف في حجم استخدام العماله مابين المشاريع الصغيره .الا انه نستطيع ان نقول بان المشاريع الصغيره المملوكه فرديا والمحصوره في الاسواق المحليه تتصف بحجم الاستخدام الاقل وبالرغم من الاهميه الكبيره للمشريع المتوسطه والكبيره الا ان المشاريع الصغيره تعتبر الركيزه الاساسيه للاقتصاد الوطني نضرا لتعدد المشاريع الصغيره قياسا بالمشاريع الكبيره ولها نسبة مساهمه كبيره في الناتج القومي بالاضافه الى تنوع في مجال نشاطها كونها المصدر الاساسي للافكار الجديده.

ويمكن ادراج اهم المجالات للمشاريع الصغيره من خلال النقاط التاليه (عفانه .وابوعبد.١٤,٢٠٠٤

ا. **التصنيع:** تعتبر الاعمال الصناعيه الصغيره بمثابة مشروع صناعي اذا كانت اعماله تقوم باستلام المواد ومن ثم تصنيعها وتوزيعا بصوره ملائمه .مثل مصفي المنتجات الزراعيه وكذلك الحرفيين .ومن الملاحظ ازدياد المشاريع التجاريه بالاضافه الى توفر الاعتمادات بين المشاريع الصغيره والمشاريع الكبيره وكلا منهما يساهم في دعم الاخ

ب. **التجاره** : التجارهم الوسطاء المتواجدين في الحلقات التوزيعيه والذين يعملون على بيع وايصال السلع من الوحدات الانتاجيه الى المستهلك.

وفي الوقت الحاضر امتدت السيطره من قبل مؤسسات الامتياز ومتاجر التجزئه ومحلات البيع بالبريد الالكتروني وغيرها الى تجارة البيع بالجمله

ج. **مؤسسات الخدمات** : ان المشروعات التي تعمل في مجال الخدمه تقدم انواع مختلفه ومتعدده سواء كانت هذه الخدمه تمتد للسلعه المملوكه من قبل الزبون او الى شخص الزبون نفسه . كما ان هذه المؤسسات

تستخدم الاشخاص المحترفين وتاجير مهاراتهم ومن هذه المؤسسات (المصارف.مؤسسات التامين.شركات الوجبات السريعه .بالاضافه الى الخدمات العامه)

ان الدول الذي تقدمه شركات الخدمات في الاقتصاد المحلي في نمو مستمر وذلك بسبب عدة عوامل ومن اهمها.

١. شراء الخدمات له نسبه من مصاريف المستهلكين سواء كانت تلك الخدمه ضروريه اوكماليه بسبب ارتفاع القوه الشرائيه.
٢. بالامكان تعليل نمو هذه المؤسسات بان اغلب مؤسسات الخدمات كلفتها وبالتالي فان انتاجيه العماله قليله ولذلك فان عدد تلك المؤسسات في تزايد قياسا بالمؤسسات الاخرى(الصناعيه .الزراعيه)مثل خدمات الترميم .الترقيه .الاصلاح.

التخطيط الاسترتيجي للمشروعات الصغيره:

تبدو عملية التخطيط الاسترتيجيي عمليه معقده تماما وتوجد فيها ثلاث عناصر رئيسيه لنجاحها وتعرف بالمزيج الاساسي للتخطيط (الاسواق.الاموال .التحضير)ولذلك يمكن القول ان التخطيط الاستراتيجي هو عمليه تهتم بحشد الموارد للمشروع الصغير لغرض تحقيق الهدف

وذلك من خلال دراسة السوق الاسترتيجي من سيشتري المنتج او من المستفاد من الخدمه وكم هي الارباح المتوقعه وكم هو حجم المبيعات وماهي شدة المنافسه في السوق ؟ وماهي توقعات المستهلك تجاه المشروع.

ويجب ان تهتم الخطه الاستراتيجيه بالاموال وكيفيه الحصول عليها لغرض شراء المكائن والمعدات والامور الضروريه الاوليه .بالاضافه الى رفع اجور العاملين .

ويعتبر التحفيز عنصرا جوهريا في مزيج نجاح المشروع . وعلى صاحب المشروع ان يجد الطرق المسنده لنجاح المشروع .

بالاضافه الى ذلك على صاحب المشروع ان تكون لديه رؤيه واضحه عن(المبيعات . والمستهلكين . ونسبة الارباح المتوقعه .وطرق التمويل . والاساليب المحاسبيه والموقع والاشراف والتدريب والترويج الاعلان والمصروفات ونقطة التعادل والامور القانونيه والاندثارات ورقابة المخزن) ويمكن القول ان خطة المشروع الاستراتيجي تشمل جميع موضوعات البحث (العاني .مزهر شعبان ١٤٠,٢٠١٠)

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

دور المصارف التجاريه في تمويل المشاريع الصغيره

تمهيد :

بتضمن هذا المبحث الجانب العملي للبحث لغرض اكتشاف دور المصارف التجاريه في تمويل المشاريع الصغيره والذي سوف نتعرف عليه من خلال عينة البحث المتمثله في المصارف التجاريه الحكوميه (الرافدين والرشيد) والمصارف التجاريه الخاصه المتمثله (والشرق الاوسط العراقي للاستثمار) لغرض الوصول الى المعلومات المطلوبه من تللك المشاريع عليه سوف يتناول هذا البحث الجوانب الاتيه

١. دور المصارف الحكومية في تمويل المشاريع الصغيرة.

٢. دور المصارف الخاصه في تمويل المشاريع الصغيرة.

اولا : دور المصارف الحكوميه في تمويل المشاريع الصغيرة.

نبذه مختصره عن مصرف الرافدين:

هو مصرف حكومي تاسس في بغداد كاول مصرف عراقي تجاري بوجب القانون المرقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ براسمال قدره (٥٠) الف دينار عراقي وبعد ذلك مر المصرف بعدة مراحل خلال سيرته التاريخيه تمثلت بتواجده كاول مصرف وطني يمارس اعمال الصيرفه التجاريه بين العديد من المصارف الاجنبيه وفي سنة ١٩٩٨ شهد مصرف الرافدين تطور جديد ا من خلال تحويله الى شركه مملوكه للدوله تطبيقا لاحكام قانون الشركات العامه رقم (٢٢) لسنة وقد بلغ عدد فروع المصرف (١٥٣) فرعا داخل العراق يوجد منها (٦١) فرع في بغداد و(٩٢)فرع في بقية المحافظات الاخرى و(٧) فروع منتشرة خارج العراق وان الهدف الرئيسي للمصرف هو دعم الاقتصاد الوطني في مجال اعمال الصيرفه واستخدام الاموال بكفاءه من خلال تقديم الدعم والتمويل لمختلف القطاعات الصناعيه والتجاريه والزراعيه ووفق خطط معده لهذا الغرض وفي اطار السياسات الاقتصاديه والماليه والنقديه للدوله

وفيما يلي بعض المؤشرات الماليه للمصرف لمصرف الرافدين

جدول(١) المؤشرات الماليه لمصرف الرافدين **(المبالغ بالدنانير)**

المؤشرات الماليه	٢٠١٣	٢٠١٤.	نسبة النمؤ
حجم الودائع	٢٥٠٨٣٢٧٥٧١٦٠٠٠	٩٢٥٩٠٧٩١٢١٨٠٠٠	٤%
الايرادات	٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠	٢٦٨٠٢٥٩٩٨٨٠٠٠	٨,٠٠%
الاستثمارات	٢٩٣٧٠٦٠٥٥٣٠٠٠	٢٥٩٢٦٤٤٨٨٥٠٠٠	١٢-%
راس المال	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠	٠%
الائتمان النقدي	٤٩١١٦٩٧٠٤١٠٠٠	٨٦٨٢٨٥٢٦٤٥٠٠٠	١١٣%
القروض	٤٩١٣٥٢٧٨٣٠٠٠	٢٦٤٩١٥٩٣٠٠٠	٩٩%

***المصدر* من اعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لمصرفالرافدين.(٢٠١٣؛٢٠١٤)**

من خلال الجدول(١) يتضح لنا التطور الحاصل في حجم الودائع حيث كانت في عام ٢٠١٣تبلغ..٢٥٠٨٣٢٧٥٧١٦٠٠٠ في حين اصبحت في عام٢٠١٤ ٩٢٥٩٠٧٩١٢١٨٠٠٠بمقدار نمو٤% والايرادات في عام ٢٠١٣ كانت بمقدار٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وفي عام ٢٠١٤ بلغت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بنسبة نمو ٨,٠٠% اما الاستثمارات ففي عام ٢٠١٣ بلغت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠اما في عام ٢٠١٤ فاصبحت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بنسبة نقص عن السنه السابقه بمعدل -١٢% اما الاتمان النقدي في عام ٢٠١٣ كان بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وفي عام ٢٠١٤ اصبح بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بمعدل نمو ٣ .١١.% اما في مايخص القروض الممنوحه ففي عام ٢٠١٣ كانت بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ في حين في عام ٢٠١٤ كانت بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بمعدل نمو ٩٩%

اجراءات مصرف الرافدين في منح القروض الميسره:

١. استلام معاملات المقترضين من قبل فروع المصرف التي تصل عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعيه بواسطه المعتمد
٢. يتم تطبيق على المستفيد من برنامج القروض الميسره اجرات منح القروض فقط تدقيق الاضباره والمستمسكات الرسميه للمقترض وكفالة موضف على الملاك الدائم على ان يكون راتبه الشهري يغطي القرض
٣. بعد التاكد من اكمال اضبارة المقترض يتم تنضيم العقد اصوليا .

٤. توقيع العقد بين الطرفين الاول المصرف والثاني المقترض على التسليم من قبل المصرف ولاستلام مبلغ القرض من قبل المقترض وفق شروط العقد المبرم

٥. يتم منح القرض للمقترض على دفعتين الاولى عند توقيع العقد والدفعه الثانيه بعد اكمال اجرات الكشف الموقعي للمشروع من قبل لجان وزارة العمل والشؤون الاجتماعيه .

٦. تعاد معاملة المقترض الى دائرة العمل والشؤون الاجتماعيه قسم دعم المشاريع الصغيره . في حالة عدم مراجعة المقترض خلال مده (٦٠) يوما

٧. يحدد الحد الاعلى للقرض (١٠) مليون دينار عراقي .

٨. نسبة الفائده على القرض(٦%) تتحملها وزارة الماليه .

٩. تكون مدة الامهال في تسديد اقساط القرض سنه واحده.

١٠. مدة القرض تكون من (٥-٨) سنوات تحدد من قبل وزارة الشؤون والعمل الاجتماعيه.

تحليل بيانات القروض الميسره الممنوحة من مصرف الرافدين

دراسة تطبيقيه على محافظات الفرات الاوسط .

قام مصرف الرافدين وعلى ضوء برنامج القروض الميسره للمشاريع الصغيره وذلك عن طريق فروعه المنتشره في بغداد ومحافظات الفرات الاوسط

والجدول الاتي يوضح توزيع القروض حسب المحافظات مبينا فيه عدد القروض موزعه على ذكور واناث والمبالغ الممنوحه.

جدول (٢)

توزيع القروض الميسره وحسب العدد والمبالغ من مصرف الرافدين على مستوى محافظات الفرات الاوسط

المحافظه	عدد المقترضين	المبلغ	ذكور	اناث
بابل	٥,٣٣٧	٣٠٧١٠٤٣٢٥٠٠	٥٠٨٦	٢٥١
النجف	٥,٦٣٤	٣١٩٨٨٣٧٤٥٠١	٥٠٨٦	٢٥١
كربلاء	٤,٠٨٩	٢١٣٠٦٢٠٦٥٠٠	٣٧٩٥	٢٩٤
الديوانيه	٣,٧٤٦	٢٠٥٩٠٨٧٨٠٠٠	٣٥٢٩	٢١٧
المجموع	١٨٨٠٦		١٧٤٩٦	١٠١٣

المصدر من اعداد الطالب بالعتماد على بيانات مصرف الرافدين (شعبة القروض سنة ٢٠١١)

يتضح من الجدول (٢) ان عدد المستفيدين من برنامج القروض الميسره قد بلغ(١٨٨٠٦)مستفيد موزعين على محافظات الفرات الاوسط اذ بلغ عدد الذكور(١٧٤٩٦) وعدد الاناث(١٠١٣) ويتضح من ذلك ان نسبة الذكور اعلى من نسبة الاناث.وكذلك نلاحظ ان اعى نسبة مستفيدين من القروض الصغيره كان بواقع (٥٧٤٣)مقترض من محافظة النجف في حين اقل عدد كان بواقع (٣٧٤٦)مستفيد في محافظة الديوانيه ويلي محافظة النجف محافظة بابل بواقع (٥٣٣٧)مستفيد ثم محافظة كربلاء بواقع(٤٠٨٩)مستفيد اذ اشار تقرير وزارة التخطيط لسنة ٢٠١١ من ارتفاع معدلات البطاله عند الاناث بنسبة (١٢,٦%) اي بلغت (١٥٧٥٦٢) عاطله عن العمل

وفيما يلي جدول(٣) الذي يبين القروض التجاريه لمصرف الرافدين للمدة ٢٠١١-٢٠١٤. (المبالغ بالدنانير)

السنه	عدد القروض	المبالغ الممنوحه	الاهميه النسبيه	نسبة النمو
٢٠١١	٦٥٦٥	٩٨٠٠٢٩٥٢٥٠٠٠	٣٣%	
٢٠١٢	٧٠٨٤	٦٥٢٣٢٤١٦٠٠٠	٣٥%	٧%
٢٠١٣	٣٦٠٥	٤٤٣١٧٧١١٠٠٠	١٨%	-٤٩%
٢٠١٤	٢٦٦٠	٢٩٠٣٠٧٧١٠٠٠	١٣%	-٢٦%
المجموع	١٩٩١٤	٢٣٦٠٦١٠٤٢٣٠٠٠	١٠٠,٠٠%	-٦٨%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الرافدين قسم التدقيق لسنة٢٠١٤

من الجدول (٣)حيث كانت عدد القروض في عام ٢٠١١ (٦٥٦٥) والمبالغ الممنوحه ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠وفي حين اصبحت في عام ٢٠١٢ (٧٠٨٤)قرضا والمبالغ الممنوحه ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بنسبة نمو ٧% اما في سنة ٢٠١٣ فقد بلغت عدد القروض (٣٦٠٥) بمبالغ ممنوحه ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ حيث تراجعت عن السنه السابقه بنسبة -٤٩% وفي عام ٢٠١٤ بلغت القروض الممنوحه.(٢٦٦٠) والمبالغ الممنوحه ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ حيث بلغت نسبة النقص عن السنه اليابه -٦٨% مما يتضح لنا بان اعلى ننسبة منح قروض كانت في عام ٢٠١١ ثم بدات بالتناقص للسنوات الاحقه بسبب الازمه الماليه التي يمر بها البلد

نبذه مختصره عن مصرف الرشيد :

تاسس مصرف الرشيد في ١٩٨٨/١١/١ بمجب قانون المصارف رقم (٥٢) واصبح شركه عامه بموجب قانون الشركات العامه المرقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ويعد المصرف احد اكبرالمصارف العامله في العراق .يبلغ عدد فروعه(١٣٣)و(٧٤)فرعا ومكتبا خارج بغداد ومن اهم اهداف المصرف دعم عمليه التنميه

في العراق من خلال تقديم افضل الخدمات للزبائن والجدول الاتي يوضح بعض المؤشرات الماليه للمصرف للمده(٢٠١٣-٢٠١٤)

جدول(٤) المؤشرات الماليه لمصرف الرشيد (المبالغ بالدنانير)

المؤشرات الماليه	٢٠١٣	٢٠١٤	نسبة النمو
حجم الودائع	١١٧٥٣٩٠٣٠٢٦٠٠	١٥٨٨١٢٢٣٩٣٦٠٠٠	٥٣%
الايرادات	١٧٨٢٨٧٢٩١٠٠٠	١٨١٥٩٩٣٨٠٠٠	٢%
الاستثمارات	٢٧٩١١٠٣٣٥١١١	١٨٨٠٥٠٥٥٢٤٠٠	-٢%
راس المال	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٠%
الاتمان النقدي	٢٧٢٢٢٩٩٤١٠٠٠	٣٤٩٦١٣٧١٠٦٠٠	٢٨%
القروض	٢٠٧٩٧٢١٦٠١٠٠٠	٢٦٤٥٢٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٦%
صافي الارباح	٢٤٩٥٨١٨٧٠٠٠	٢٥٩٥٥٧٢٥٠٠	٤%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الرشيد (٢٠١٣-٢٠١٤)

من الجدول (٤) يتضح لنا ان التطور الحاصل في حجم الودائع في عام ٢٠١٣ بلغ بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ واصبحت في عام ٢٠١٤ بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بنسبة تمو اي بنسبة نمو ٥٣% اما الايرادات في عام ٢٠١٣ بلغت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وبلغت في عام ٢٠١٤ ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ بنسبة نمو ٢% اما فيمايخص الاستثمارات لعام ٢٠١٣ بلغت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وفي عام ٢٠١٤ اصبحت ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ اي بنسبة تراجع -٢% اما الاتمان النقدي ففي عام ٢٠١٣ كان بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وفي عام ٢٠١٤ اصبح بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ اي بنسبة نمو ٢٨% والقروض في عام ٢٠١٣ كانت بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ في حين اصبحت خلال عام ٢٠١٤ بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وبنسبة نمو ٢٦% واخيرا نلاحظ صافي الارباح لعام ٢٠١٣ كان بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ اما في عام ٢٠١٤ فقد اصبح بمقدار ٢٧٨٩٢٦٤٠٠٠٠ وبنسبة نمو ٤%

ج/مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

تاسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار كشركه مساهمه براسمال (٤٠٠) مليون حسب شهادة .التاسيس٥٢١١في١٩٩٣/٧/٧ الصادره من دائرة تسجيل الشركات المرقم ٣٦لسنة١٩٨٣ المعدل . وللمصرف ٢٠ فرعا داخل العراق .منها ٨ فروع داخل بغداد و١٢ خارجها.

جدول (٥) تطور راس مال مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

السنه	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
راسمال	٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٩٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
نسبة النمو	٣٥%	٣١%	٢٠%	٥٢%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي ٢٠١١ لمصرف الشرق الاوسط.

ويعمل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار على تعبئة المدخرات الوطنيه وتوضيفها في مجالات الاستثمار المختلفه والمساهمه تعزيز مسيرة التنميه الاقتصاديه في العراق على ضو ء السياسه العامه للدوله وبما يساهم في تحقيق اهداف التطور والنمو الاقتصادي

جدول (٦) توزيع القروض الممنوحه من مصرف الشرق الاوسط للمشاريع الصغيره على مستوى العراق للسنواتمن٢٠١٣-٢٠١٤

السنه		عددالقروض الممنوحه		المبالغ الممنوحه		عدد فرص العمل المتحققه	
	ذكور	اناث	مجموع		قائمه	جديده	المجموع
٢٠١١	٩	-	٩	٥١٣٧٥٠٠٠٠	٩	٢٨	٣٧
٢٠١٢	٢٨٢	٣١	٣١٣	٥٢٦٠٠٠٠٠	٣١٣	١٥٠	٤٦٣
٢٠١٣	٧١٣	٩٥	٨٠٨	٢٢٤٨٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٨	٣٥٠	١١٥٨
٢٠١٤	٦٧١	٧٠	٧٤١	٣٢١١٦٠٠٠٠٠٠	٧٤١	٤٠٠	١١٤١
المجموع	١٦٧٥	١٩٨	١٨٧١	٦٠٣٧٤٧٥٠٠٠٠	١٨٧١	٩٢٨	٢٧٩٩

المصدر/ من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف الشرق الاوسط الوحده المركزيه للاقراض المشاريع الصغيره لسنة ٢٠١٤

يتضح من الجدول اعلاه ان اعداد القروض الممنوحه للمشاريع الصغيره من مصرف الشرق الاوسط على مستوى العراق في سنة ٢٠١١ قد بلغت (٩)قروض وفي سنة ٢٠١٢ بلغت اعداد القروض المنوحه ٣١٣ قرضا وبنسبه نمو (٣٤%) عن سنة ٢٠١١ فيما بلغت اعداد القروض الممنوحه للنساء (٣١) قرض . وفي سنة ٢٠١٢ بلغت اعداد القروض المنوحه (٨٠٨) قرض وبنسبة نمو(١,٦%) في حين بلغت اعداد القروض المنوحه للاناث (٩٥) قرضا اي بنسبه نمو (٢%) وفي سنة ٢٠١٣ بلغت اعداد القروض الممنوحه (٧٤١) قرضا وبنسبة نمو (٨%-) وقد بلغت اعداد القروض الممنوحه للنساء (٧٠) قرضا وبنسبة نمو(٢٦%-)

ويتضح ايضا ان اعداد فرص العمل المتحققه من جراء القروض الممنوحه في المشاريع الصغيره قد بلغت مستويات متصاعده ففي سنة ٢٠١١ قد بلغت فرص العمل المتحققه (٣٧)

فرصة عمل متحققه منها (٢٨) فرصة عمل جديده وفي سنة ٢٠١٢ بلغت فرص العمل المتحققه (٤٦٣) اي بنسبة نمو (١١,٥%) عن السنه السابقه ٢٠١٠ وبلغت فرص العمل الجديده (١٥٠) وبنسبه نم (٤,٤%) اما في سنه ٢٠١٣ قد بلغت فرص العمل المتحققه (١١٥٨) وبنسبه نمو (١,٥%) وبلغت فرص العمل الجديده (٣٥٠) وبنسبة نمو (١,٣٣%) وفي سنة ٢٠١٤ بلغت فرص العمل المتحققه (١١٤١) وبنسبة نمو (١%-) وبلغت فرص العمل الجديده (٤٠٠) وبنسبة نمو (١,٤%) ويتبين من الجدول ايضا ان المبالغ الممنوحه في سنة ٢٠١٠ قد بلغت تقريبا(٥١٤)مليون دينار وفي سنة ٢٠١٢ بلغت المبالغ الممنوحه(٥٢٦٠) مليون دينار وبنسبة نمو (٩,٢٤%) اما في سنة ٢٠١٣ بلغت المبالغ الممنوحه (٢٢٤٨٥) مليون دينار وبنسبة نمو (٣,٢٧%) وفي سنة ٢٠١٤ بلغت المبالغ الممنوحه (٣٢١١٦) مليون دينار وبنسبة نمو (٤,٣%)

جدول (٧) توزيع قروض مصرف الشرق الاوسط للمشاريع الصغيره حسب النشاط على مستوى العراق للسنوات من ٢٠١١-٢٠١٤

النشاط/السنه	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المجموع	الاهميه النسبيه
تجاري	٦	١٥٢	٤٣٣	٤٥٥	١٠٤٦	٥٥%
خدمي	٢	٩٤	٢٢٤	١٥٢	٤٧٢	٢٥%
صناعي	١	٦٧	١٥١	١٣٤	٣٥٣	١٩%
المجموع	٩	٣١٣	٨٠٨	٧٤١	١٨٧١	١٠٠%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مصرف الشرق الاوسط الوحده المركزيه لاقراض المشاريع الصغيره لسنة ٢٠١٤

يتضح من الجدول ان اعداد القروض التي تم منحها للمشاريع الصغيره سنة ٢٠١١ في جانب

النشاط التجاري (٦) قروض وفي جانب النشاط الحدمي (٢) قرض وفي جانب النشاط الصناعي (١) قرض .اما في سنة ٢٠١٢ فقد بلغت القروض في الجانب التجاري (١٥٢٩ وبنسبة نمو بلغت (٢,٤%) وفي الجانب الخدمي (٩٤) قرضا وبنسبة نمو (٤,٦%) وفي الجانب الصناعي (٦٧) قرضا وبنسبة نمو (٦,٦%) وفي سنة ٢٠١٣ بلغت القروض في الجانب التجاري (٤٣٣) قرضا وبنسبة نمو

(١٨٥%) وفي الجانب الخدمي (٢٢٤) قرضا وبنسبة نمو (١,٤%) وفي الجانب الصناعي (١٥١) قرضا وبنسبة نمو (١,٣%) وفي السنه ٢٠١٤ قد بلغت القروض في الجانب التجاري (٤٥٥) وبنسبة نمو بلغت (٠,٠٥%) وفي الجانب الخدمي (١٥٢) قرضا وبنسبة نمو (١,٤%-)وفي الجانب الصناعي (١٤٣) قرضا وبنسبة نمو (١١,٠%-) وتشير البيانات ايضا ان النشاط التجاري للسنوات من ٢٠١١-٢٠١٤ حصل على قروض وباعداد متزايده بلغت على التوالي (٤٥٥,٤٣٣,١٥٢,٦) وجاء بعدها الجانب الخدمي وباعداد بلغت (١٥٢,٢٢٤,٩٤,٢)ومن ثم النشاط الصناعي وباعداد بلغت (١٣٤,١٥١,٦٤,١) مما يشير ان النشاط الصناعي حصته من القروض تاتي بعد القروض التجاريه والخدميه

الاستنتاجات:

١. تعـدد واخـتلاف مفـاهيم المشـاريع الصـغيره علـى مسـتوى المؤسسـات الدوليـه المتمثلـه (البنـك الدولي.منظمة الامم المتحده للتنميه الصناعيه .منظمة التجاره الدوليه)

٢. تعـد المشـاريع الصـغيرة عمليـة ملائمـه لتطبيـق التوضـيف الـذاتي بالاضـافه الـى قـدرتها الكبيـره2 لايستيعاب الايدي العامله وخلق فرص عمل جديدهتساهم في انخفاض نسبة البطاله..

٣. تعد المشاريع الصغيرة من الادوات المهمه في دعم وتطوير الناتج المحلي وبالتالي الموازنه بين تنويع الادوار الاقتصـاديه فـي العـراق حيـث ان هـذه المشـاريع تـدخل فـي مختلـف القطاعـات الصـناعيه والتجاريه والزراعيه .

٤. تبين من إجراءات المصارف التجاريه عند منح القروض للمشاريع الصغيره عدم وجود وحدة اقراض متخصصه تقوم بمهام منح القروض لتلك المشاريع مما يؤدي الى تاخيرها

٥. طول الفترة الزمنية التي يتم فيها انجاز معامله الاقتراض والتي قد تصل الى اكثر من شهر

٦. حجم مبلغ القرض لايلبي متطلبات المشروع وخاصة في حاله زياده اعمال التوسعات

٧. حققت هذه القروض فرص عمل جديده بلغت (٤١٣٥)فرصة عمل بالاضافه الى فرص العمل القائمه البالغه (٦٨٣٧)

٨. بلغت نسبه النشاط التجاري من القروض (٥٠%)ويليه النشاط الخدمي بنسبة(٢٩%) ومن ثم النشاط الصناعي لابنسبة (٢١%) لسنة٢٠١٤

٩. غيـاب العمـل المشـترك والتنسـيقي بـين وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعيـه والجهـة الممولـه (مصـرف الرافدين) ومصرف الر افدين ومصرف الشرق الاوسط

التوصيات:

١. يجب استحداث وحده اقراض مختصه في المصارف التجاريه تقوم بمهام اقراض المشاريع الصغيره .

٢. العمل على رفع نسبة القروض الممنوحه للمشاريع الصغيره من قبل المصارف التجاريه .

٣. العمل على صياغة ضوابط وتعليمات من شانها ان تخفظ سقف الضمانات والاكتفاء بضمانات المشروع نفسه بعد اجراء دراسة جدوى تفصيليه للمشروع.

٤. تهيئة المبالغ الازمه لتمويل المشاريع الصغيره عن طريق الموازنات العامه للدوله .

٥. تعزيز دور القروض الممنوحة من المصارف الحكوميه في دعم المشروعات الصغيره وتقديم المشوره الفنيه للتقليل من فرص فشل وخسارة تلك لمشاريع.

٦. تفعيل دور متابعة القروض الممنوحه من قبل مصرف الرشيد بمجال قروض التنميه الصناعيه.

٧. تنويع قروض المشاريع الصغيرة على العديد من المناطق الجغرافيه .

٨. يجب اعادة النظر من قبل المصارف الخاصه بنسبة فوائد القروض للمشاريع الصغيره .وكذلك عدم الاكتفاء بالضمانات العقاريه وقبول الضمانات الشخصيه لموضفي الدوله.

٩. يجب وضع ضوابط وتعليمات جديده بين مصرف الرافدين ووزارة العمل والشؤون الاجتماعيه لغرض معالجة القروض متاخرة التسديد .

المصادر والمراجع

١) ابواحمد.رضا صاحب.وقدوري.فائق مشعل.٢٠٠٥(.ادارة المصارف.دار الاثير للطباعه.جامعة الموصل)

٢) الجاسم.محمد رضا١٩٦٨(الائتمان والصيرقه في العراق القديم)

٣) الشمري.صادق راشد.٢٠٠٨(ادارة المصارف الواقع والتطبيقاتالعلميه.الطبعه الاولى.مطبعة الفرح.كليه بغداد للعلوم الاقتصاديه الجامعه)

٤) عبدالقادر.السيد متولي.٢٠١٤(اقتصاديات النقود والبنوك.الطبعه الثانيه.دار الفكر.الاردن عمان)

٥) الحسيني.فلاح حسن.والدوري.مؤيد عبدالرحمن٢٠٠٨.(ادارة البنوك.الطبعه/٤ .دار وائل للنشر.الاردن عمان)

٦) الشمري.رفعت صدقي.٢٠٠٠ (في المصارف والاقتصاد .مقالات ومقابلات. الطبعه/١ الدار العربيه للعلوم لبنان)

٧) الهواري.سيد.١٩٧٨(ادارة البنوك.دراسه في الاساسيات.مكتبة عين الشمس القاهره)

٨) خضير.علي محمد.واخرون.١٩٩٦(اسس دراسة الجدوى للمشاريع الاستثماريه.الطبعه/١)

٩) الاسرج.٢٠٠٧ تاثير الاتحد الكمركي العربي على الصناعات الصغيره والمتوسطه في الدول العربيه.بحث منشور في مجله علوم انسانيه ذي العدد٣٤في١/١/٢٠٠٧

١٠) عبدالحميد.عبدالمطلب.٢٠٠٩(اقتصاديات تمويل المشاريع الصغيره.الدار الجامعيه .الاسكندريه.

١١) عفانه.جهاد عبدالله.ابوعبيد.قاسم موسى.٢٠٠٤(ادارة المشاريع الصغيره.دار اليازوري.عمان الاردن.

١٢) العامري.مهدي محسن.والغالبي.طاهر محسن.٢٠٠٨.(داروائل للنشر)

١٣) الغريري.سامي.٢٠١٥(ادارة المشاريع ودراسة الجدوى.الطبعه/١ مكتبة زين الحقوقيه والادبيه.ش.م.ك)

١٤) العطيه.ماجده.ادارة المشروعات الصغيره ٢٠١٢(الطبعه/٤ دار السيره.عمان

١٥) العاني.مزهر شعبان.واخرون٢٠١٠.(ادارة المشروعات الصغيره منظور ريادي تكنولوجي.الطبعه/١.دار صفاء للنشر والتوزيع.عمان)

١٦) جمهورية العراق .وزارة التخطيط.الجهاز المركزي للاحصاء.